الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه

سالم توفيق النجفي

أستاذ في جامعة الموصل.

مقدمـة

واجهت البلدان العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين العديد من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية، يعدّ قسماً منها من موروثات القرن الماضي، وتتصدر هذه الإشكاليات ظاهرة الفقر، رافقها فجوة اللامساواة بين الأغنياء والفقراء في مجموعة من هذه البلدان، ولا سيما بعد تخلي بلدان عربية عن متضمنات دولة الرعاية الاجتماعية، والتأثر برياح التغيرات الاقتصادية العالمية خلال الربع الأخير من القرن الماضي، فأفضت إلى تزايد أفراد المجتمع الذين يمكن تصنيفهم تحت «خط الفقر». ويشير محتوى عدد من التقارير الدورية والدراسات الصادرة عن المؤسسات الدولية، إلى تراجع المتغيرات التي يمكن عدّها مؤشرات لتقدم الأمم النامية ورقي أفراد مجتمعاتها، وتنامي الظواهر التي توصف بالاستبداد والفساد وعدم الشفافية وأخرى غيرها في العديد من البلدان العربية، وأدت إلى تشوهات في بنية المنظومة الأخلاقية لأفراد المجتمع، متجاهلين أن تفعيل هذه المتغيرات يعدّ دالة في قياس الفقر بصوره المختلفة.

ولم تسهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية منفردةً في تعميق ظاهرة الفقر فقط، إنما أصبحت هذه السياسات البيئة الحاضنة للمتغيرات الاقتصادية الخارجية التي ساعدت على اتساع هذه الظاهرة، وقادت تأثيراتها إلى أن أصبح الوطن العربي المنطقة الوحيدة في العالم التي يتسم فيها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في منتصف عقد التسعينيات بأنه أقل من مستواه في مطلع عقد السبعينيات، وارتفعت الأهمية النسبية للفقر في المنطقة المذكورة إلى ما يزيد على ثلث السكان (٣٤ في المئة ـ ٣٦ في المئة)[١]. من هنا يجب أن ينصب الاهتمام إلى تقييد الآليات المنتجة للفقر في البلدان العربية، ولا سيما أن تأثيراتها في الاقتصادات العربية ذات جذور عميقة ومديات بعيدة في صياغة تاريخها المعاصر.

أولاً: الفقر وجغرافيته العربية

يسود الفقر في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني، ووفقاً لمفهوم أمارتيا سن (Amartya Sen) يتكون الرفاه المذكور من توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذوية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، ومن ثمّ فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد[٢].

(١) **مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسة لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ١٩٩٧)، ص ١٧ ـ ١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣. إن التعريفات التقليدية للفقر تتسم بالقصور لتحديد القدرة الإنسانية لأفراد المجتمع، إذ يقتصر التعريف على الدخل والإنفاق، ومن ثمّ فإن هذا النهج يمّكن من تحديد بعض المفاهيم المرتبطة بقياس الفقر مثل «خط الفقر» و«الفقر النسبي» و«فجوة الفقر» و«شدة الفقر» وأخرى غيرها.

وقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات واسعة على مستوى اللامساواة من جراء التحيز في توزيع «الفائض الاقتصادي» لصالح رأس المال من دون الأجور من جانب، وتنامي علاقات التبعية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة من جانبٍ آخر؛ فقد استأثر سكان البلدان مرتفعة الدخل والذين لم تتجاوز نسبتهم ١٨ في المئة من سكّان العالم، بما نسبته ٦٧ في المئة من الدخل العالمي في نهاية النصف الأول من القرن العشرين (عام ١٩٤٩)، وعندما انخفضت نسبتهم إلى ١٤,٩ في المئة من سكان العالم، ارتفع نصيبهم من الدخل العالمي إلى ما نسبته ٧٩ في المئة من الدخل المذكور نهاية القرن الماضي (عام ١٩٩٩)، وفي الوقت نفسه نجد أن البلدان منخفضة الدخل والتي تصل نسبتها إلى ٦٧ في المئة من سكان العالم، تحصل على ما لا يتجاوز ١٥ في المئة من الدخل العالمي في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، وانخفض نصيبها من الدخل العالمي إلى ٣,٣ في المئة، وتزايدت مساهمتها في سكان العالم إلى ما نسبته ٤٠,٢ في المئة في نهاية القرن المذكور[٣]، ما يشير إلى أن توزيع الدخل بين البلدان مرتفعة الدخل (الرأسمالية) ومنخفضة الدخل (النامية) أخذ باتساع التباين واللامساواة خلال العقود الخمسة الماضية، إذ ارتفع نصيب البلدان مرتفعة الدخل بنسبة ١٢,٥ في المئة من الدخل العالمي، وانخفضت مساهمتها السكانية بما نسبته ٣,١٤ في المئة من سكان العالم، في حين انخفض نصيب البلدان منخفضة الدخل إلى ١١,٦٨ في المئة من الدخل العالمي، رافقه زيادة في عدد سكانها بنسبة ٢٥,٢ في المئة عام ١٩٩٩ مقارنةً بعقود خمسة ماضية (عام ١٩٤٩)، وحافظت البلدان ذات الدخل المتوسط على مستوى أهميتها السكانية النسبية تجاه سكان العالم، ولكن زادت مساهمتها في الدخل العالمي بما نسبته ٢٦,٩ في المئة خلال النصف الأخير من القرن الماضي، وهذا يؤكد أن الدخل بين البلدان مرتفعة الدخل ونظيرتها المنخفضة، قد أصبح أقل مساواة في نهاية القرن العشرين مقارنةً بمنتصفه، في حين أن البلدان متوسطة الدخل قد تحسنت أوضاعها على صعيد التوزيع العالمي للدخل.

واتسعت اللامساواة في المقدرة الشرائية لأفراد المجتمع في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جانب، مقارنةً بنظيرتها في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية من جانب آخر خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وهي الفترة التي اتسعت خلالها متضمنات العولمة، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما نسبته ٩,٧ في المئة في مطلع عقد الثمانينيات، وتراجع إلى ٧,٣ في المئة في النصف الثاني من العقد المذكور، ثم ٦,٨ في المئة في النصف الثاني من عقد التسعينيات، وذلك نسبة إلى نظيره في البلدان مرتفعة الدخل

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: مساهمة التقنيات الحديثة في خدمة التنمية البشرية** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠١)، ص ٢٥٧، وبول آ. باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع؛ مراجعة حامد ربيع (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ٢٢٨.

المذكورة[٤]، وفي ذلك إشارة إلى أن فجوة متوسط الدخل بين الدول الأوروبية الأغنى ونظيرتها الشرق أوسطية، كانت آخذة بالاتساع خلال العقدين الماضيين في اتجاهها العام، ولا توجد بوادر تغيير في الاتجاه المذكور في المدى المنظور في أقل تقدير.

وعلى الرغم من أنه يمكن معرفة مسارات ظاهرة الفقر من خلال قراءة تاريخها، إلّا أنه ليس لها حدود إقليمية تحصر أبعادها الجغرافية، فاتساعها دالة بندرة الموارد وبالفلسفة الاقتصادية للدولة ورعايتها الاجتماعية التي تعمل على تحديد نمط توزيع عوائد عناصر الإنتاج، وتسبب تمركز الفقر في المناطق الريفية باتساع فجوة القوة الشرائية بين الحضر والريف وازدياد حالة اللامساواة[٥]، فسادت بذلك ظاهرة الثنائية (Dualism) في العديد من السلوكيات المجتمعية بين الريف والحضر على الصعيد العربي، فضلاً عن أن عدم المساواة يسهم في تفكيك بنية المجتمع، وتشير الدلائل إلى أن أثر النمو في الحد من الفقر يكون أدنى إلى حدٍ كبير حينما يكون معدل عدم المساواة في ازدياد منه لو كان هذا المعدل آخذ بالانخفاض[٦].

وقد انحصر التوزيع الجغرافي للأهمية النسبية للفقر في البلدان العربية التي تصنف بأنها منخفضة الدخل (السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن)[٧]، وانخفض نسبياً في البلدان العربية مرتفعة الدخل (النفطية) باستثناء العربية السعودية[٨]، في حين تباين

(٤) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥،» (A/60/117)، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، ص ٦١، <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/418/71/PDF/N0541871.pdf?OpenElement>.

(٥) انظر محمد الصقور، في: **السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية: تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦)، ص ٨٨.

انخفضت فجوة التباين الدخلي في البلدان العربية منخفضة الدخل، إذ بلغت على سبيل المثال في السودان نحو ٢,٦، وبعبارة أخرى أن المقدرة الشرائية للفرد الذي يعمل في نشاطات اقتصادية غير زراعية أكبر من مثيله الذي يعمل في النشاط الزراعي الريفي بمرتين وستة أعشار المرة، في حين ارتفعت هذه القيمة في البلدان العربية مرتفعة الدخل إلى مستويات متطرفة، إذ بلغت على سبيل المثال في العربية السعودية نحو ١٤٧,١، في حين تواضع التباين بين المقدرة الشرائية المتأتية من النشاط غير الزراعي مقارنةً بنظيره الزراعي في البلدان العربية متوسطة الدخل مثل مصر وسوريا، إذ لم يتجاوز في **الأولى** ٤,٨ وفي **الثانية** ٢,٦ في مطلع عقد التسعينيات. انظر: سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي** (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩)، ص ٨٧.

(٦) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥،» ص ٢٤.

(٧) بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المحلي ٤١,٨ في المئة في اليمن و٤٥,١ في المئة في جيبوتي و٥٠,٠ في المئة في موريتانيا وذلك في متوسط الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠.

(٨) بلغت نسبة متوسط السكان تحت خط الفقر المحلي في الإمارات العربية ٣ في المئة والبحرين ١٥ في المئة وفي كل من الكويت وقطر ١١ في المئة، في حين ارتفعت هذه النسبة في عُمان والعربية السعودية إلى ما نسبته ١٧ في المئة و٢١ في المئة على التوالي. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٤).

توزيعه في البلدان العربية متوسطة الدخل[٩]، وباعتبار أن الفقر دالة بمستوى التنمية البشرية، أظهرت قيمة الرقم الدليلي للتنمية البشرية تطابقاً مع توزيع الفقر في البلدان المذكورة[١٠]، فاتسمت قيمة هذا المؤشر بالارتفاع في البلدان العربية مرتفعة الدخل، وانخفضت في البلدان العربية منخفضة الدخل، وتشير هذه الدلائل مجتمعةً إلى أن الفقر في ما بين البلدان العربية يأخذ بالتمركز في البلدان منخفضة الدخل، ويتراجع نسبياً في البلدان متوسطة الدخل، في حين يعدّ منخفضاً في معظم البلدان العربية مرتفعة الدخل (باستثناء العربية السعودية)، ويأخذ صورة مغايرة من حيث توزيعه بين الريف والحضر، إذ إنه أقل تبايناً في البلدان العربية منخفضة الدخل، وأكثر تبايناً في البلدان مرتفعة الدخل، في حين يعدّ التباين بين الريف والحضر في البلدان متوسطة الدخل متوسطاً بين نظيره في المجموعتين المذكورتين من البلدان العربية في مطلع العقد الماضي، ويرتبط هذا التباين سواء بين البلدان العربية أو بين الريف والحضر في البلد الواحد، بمصفوفة معقدة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

كما يعود التباين سواء في الأهمية النسبية للفقر أو في مستويات التنمية البشرية، إلى نمط التباين في توزيع الدخل، ولا سيما ذلك الجزء المرتبط بالفائض الاقتصادي المتحقق من نشاطات المجتمع الاقتصادية بصفة عامة، أو معطياته الريعية بصفة خاصة، سواء في ما بين البلدان العربية من جانب، أو بين فئات المجتمع في البلد الواحد من جانب آخر، ويقود الفقر وعدم المساواة إلى التعارض مع ثقافة الأغلبية والذي ينتج عنه استبعاد فئات اجتماعية واسعة عن المساهمة في نشاطات المجتمع المؤسسية واغترابها فيه[١١]، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعميق ثقافة الفقر وما يترتب عليها من تناقض في القيم المجتمعية، تؤول في نهاية الأمر إلى صراعات تقيد حركة المجتمع التقدمية ومساراته نحو الحداثة، وذلك بسبب استبعاد الفئات ذات الدخل المنخفض والتي تمثل الأغلبية في المجتمع العربي، ولكنها تعدّ الأكثر صمتاً عن المساهمة الفاعلة في المسارات الرئيسة لتكوين المتضمنات الاقتصادية لمجتمعها، وتصبح إزالة ثقافة الفقر أصعب بكثير من إزالة

(٩) تباينت الأهمية النسبية لمتوسط السكان الذين تحت خط الفقر المحلي بين أدنى نسبة بلغت ٧,٤ في المئة في تونس، وأعلى نسبة بلغت ٢٢,٩ في المئة في مصر العربية، وتوزعت باقي البلدان العربية بين النسبتين المذكورتين، باستثناء العراق الذي بلغت فيه هذه النسبة نحو ٤٥ في المئة تحت ظروف الحصار وذلك للفترة ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠.

(١٠) انحصر دليل التنمية البشرية في البلدان العربية منخفضة الدخل بين قيمة أدناها ٠,٤٣٥ في جيبوتي وأقصاها ٠,٥٠٥ في السودان، في حين ارتفعت هذه القيمة في البلدان العربية مرتفعة الدخل (الخليجية النفطية) إلى أقصاها ٠,٨٤٣ في البحرين، وأدناها ٠,٧٦٨ في العربية السعودية، بينما توزعت في الدول متوسطة الدخل بين أقصى قيمة بلغت ٠,٧٥٨ في لبنان، وأدنى قيمة بلغت ٠,٦٢٠ في المغرب وذلك عام ٢٠٠٢. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه.

(١١) آلان تورين، **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ١٩٩٧)، ص ٢٤٢.

الفقر[١٢]، وفي إطار بيئة السوق فإن الذي يقوم بتحديد هذه المسارات الفئات في مواقع البنى المؤسسية الفوقية.

وفي ظل مناخ السوق، فإن تلك الفئات لا تخرج أيديولوجيتها عن «الليبرالية الجديدة»، وهكذا يصنف المجتمع العربي إلى فئتين، **إحداهما** تسهم في تنمية الاقتصاد العالمي وتنامي احتكاراته، و**الأخرى** قاصرة عن تنمية اقتصاداتها المحلية، وكلاهما يؤديان في نهاية الأمر إلى تفعيل وتوسيع آليات إنتاج الفقر، وغالباً ما تتسم المجتمعات التي فيها مستويات عالية من اللامساواة بسيطرة الفئة التي تقوم بإدارة الموارد (النفط) على البنية الفوقية للنظام السياسي، وبذلك يستبعد الفقراء من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا التمثيل غير المتكافئ في إدارة الدولة، يؤدي بصورته النهائية إلى تنامي الصراع والعنف، وبذلك يظهر دور الثروة جلياً في زيادة أوضاع اللامساواة، ولا سيما في بعض المجتمعات العربية.

ثانياً: المتضمنات الاقتصادية المؤدية إلى الفقر في البلدان العربية

يصعب القول إن ظاهرة الفقر هي حالة تتسم بالتجريد، وإنما ترتبط هذه الظاهرة في البلدان العربية بمصفوفة معقدة من المتغيرات الداخلية والخارجية:

١ ـ المتضمنات الداخلية (المحلية) المؤدية إلى الفقر في البلدان العربية

لم تحقق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية تقدماً وتحسناً في المكونات والمؤشرات الاقتصادية للمجتمع في معظم البلدان العربية خلال العقود القليلة الماضية، ويعود ذلك في جزء منه إلى أن هذه البرامج قد بدأت من رؤى لم تتوافق مع المتغيرات المحلية لعصرها، ولم تكن ذات معنى في سياق لم تنشأ فيه، وافترضت ضمناً وجود توافق مع الأهداف المبتغاة، ولكن مؤشرات الفقر في مستوياتها المختلفة تشير إلى أن ذلك بعيد عن الحقيقة[١٣]، وهو ما أكدته الدراسات التجريبية، إذ وجدت أن متوسط دخل الفرد في عقد التسعينيات كان أدنى من نظيره في مطلع السبعينيات كما سبق ذكره.

ويعود ذلك في جزء منه إلى أن دور الدولة في مجال الإنفاق الحكومي يعتمد على إيرادات النفط سواء أكانت الدولة ريعية أم غير ذلك، فالتقلبات والتراجع في الحقبة النفطية وانعكاساتها المتباينة على النمو، أدى إلى تراجع في دور الدولة في الشأن الاجتماعي في

(١٢) ج. تيمونز روبيرتس وأيمي هايت، **من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، ترجمة سمر الشيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة؛ ٣٠٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص ١٦٩ ـ ١٨٠.

(١٣) سمير أمين وفرانسوا أوتار، محرران، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**، ترجمة سعد الطويل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٩.

معظم البلدان العربية في الثلث الأخير من القرن الماضي بصفة عامة[١٤].

ولا يخلو اقتصاد ما من وجود ظاهرة الفقر وتفاوت في توزيع الدخل، ولكن ارتفاع الظاهرة واتساع التفاوت يعدّ إشكالية ترتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتعدّ التشوهات التي تحصل في السياسات الاقتصادية إحدى أهم آليات إنتاج الفقر، ولا سيما تلك المرتبطة بـ «الأسعار الكلية»، وتتأتى هذه التشوهات في العديد من البلدان العربية - باستثناء النفطية الخليجية - من خلال سياسات نقدية لا تبتغي من ضمن أهدافها تدنية الأهمية النسبية للفقر أو اللامساواة، فاتساع الفجوة بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، قد أثر بطريقة غير مباشرة في تباطؤ معدلات النمو، وذلك من خلال تأثيره في تدنية الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي المباشر، وترتبط مسارات من هذا النوع بتباطؤ الطلب على العمل، ولا سيما غير الماهر خلال العقود الأولى من النصف الثاني من القرن الماضي، وقد أفرزت هذه السياسات زيادة في متوسط معدل البطالة في البلدان العربية عن ١٥ في المئة، وهي نسبة تعدّ مرتفعة بالمفهوم الاقتصادي، ويعود ذلك بصفة رئيسة إلى غياب سوق العمل وانخفاض مرونته وبطء النمو الاقتصادي العربي الذي لم يتجاوز ١,٢ في المئة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠[١٥]، وفي ظل هذا الغياب لسوق العمل، فإن تنظيمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك المرتبطة بالقوة العاملة، لم تستطع تشريع قانون للعمل يستهدف تخفيض حدة اختلال التوازن المتأصل بين العمل ورأس المال في بعض البلدان العربية، ولا سيما بالنسبة إلى الاقتصاد النظامي، ما ترتب عليه توسيع نشاطات الاقتصادات غير النظامية، الأمر الذي قد يرتب على النشاطات الأخيرة مساوئ تقود هي الأخرى إلى تعميق اللامساواة بين أفراد المجتمع في المدى البعيد.

وإذا كان توزيع ثمار النمو يتم وفقاً لنمط توزيع الدخل، فإن انخفاض هذا المعدل ونمط توزيعه لن يؤثر بشكل جوهري في خفض الفقر، إذ إن معدل البطالة المرتفع يتطلب نمواً يتجاوز ٥ في المئة حتى يمكن أن يحقق فرص عمل لحجم البطالة المذكورة، وعلى الرغم من

(١٤) اعتمدت البلدان العربية غير النفطية ولا سيما كثيفة السكان على اتجاهات إيرادات النفط في البلدان العربية النفطية إلى حدٍ بعيد من خلال عوائد الأيدي العاملة المهاجرة إلى مصادر النفط، وقد بلغت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية النفطية ٤٠,٥ في المئة خلال عقد السبعينيات، وارتفع إلى ٤٧ في المئة خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، ثم انخفض إلى ما نسبته ٧,١ في المئة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، واتجهت البلدان العربية غير النفطية الاتجاه نفسه، فقد بلغ الإنفاق المذكور ٣٥,٦ في المئة خلال عقد السبعينيات، ثم انخفض بمقدار ٦,٨ في المئة في النصف الأول من عقد الثمانينيات، وتراجع بما نسبته ٨,٤ في المئة في النصف الثاني من العقد نفسه، ما يشير إلى أن معيار الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي دالة بالإيرادات النفطية في معظم البلدان العربية. انظر: عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٩ ـ ٥٢.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٢)، ص ٣ و٨٨.

ذلك، فإن تحقيق هذه المعدلات من النمو قد يخفض نسبياً معدل الفقر، ولكن لا يحقق رفاهية هؤلاء الأفراد، إذ إن رفاهيتهم كما أشار أمارتيا سن «أن ارتفاع الدخل لا يعطي دلالات على ارتفاع رفاهية هؤلاء الأفراد لمحدودية خياراتهم في الحياة»(١٦).

وقد كان للسياسة النقدية التي قادت إلى معدلات مرتفعة من التضخم في العديد من البلدان العربية، ولا سيما منخفضة الدخل (السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا) تأثيرات سلبية على خفض المقدرة الشرائية، ومن ثمّ انعكاساتها على الفقر. واتسم العديد من العملات النقدية العربية بالمغالاة في أسعار صرفها، وبخاصة في بعض سنوات الربع الأخير من القرن الماضي، وقد نتج من تقييم هذه العملات بأكبر من قيمتها الحقيقية إلى تشوهات في الأسعار النسبية، ومن ثمّ اتجه توزيع الموارد إلى استخدامات غير تلك التي توصف بفرصة التكاليف البديلة، وأدت حالات من هذا النوع إلى تباطؤ في معدلات النمو في البلدان العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، وقد وجهت برامج البنك وصندوق النقد الدوليين إلى خفض قيمة العملة، وفي هذه الحال قد يتضخم فجأة الدين الخارجي (مقاساً بالعملة المحلية) والتزامات خدمة الدين، ما أوقع الشركات والمنشآت المحلية في محنة مالية(١٧).

وتؤثر السياسات المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الفقر بواسطة القنوات التوزيعية للدخل، سواء من خلال آليات سياسات الإنفاق العام أو الوسائل الضريبية، وبعبارة أخرى التأثير في المديات التي تمكّن وسائل هذه السياسة من التدخل لإبعاد السوق عن أوضاعه اللاتنافسية والمؤدية إلى التطرف في توزيع الفائض الاقتصادي لصالح رأس المال من دون الأجور، وقد شهدت معظم السياسات المالية في بعض البلدان العربية تغيرات في هيكل الإنفاق، ولا سيما تلك البلدان التي أعطت اهتماماً متزايداً للإنفاق العسكري(١٨) الذي قاد إلى تراجع الأهمية النسبية للإنفاق على الرعاية الاجتماعية(١٩)، وانخفاض الأهمية النسبية للإنفاق

---

(١٦) كلن فايرباو، **الجغرافية الجديدة لتفاوت الدخل العالمي**، تعريب خضر الأحمد (بيروت: دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤)، ص ١٦.

(١٧) **العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل: تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات**، ترجمة هشام عبد الله (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٠٥.

(١٨) بلغ الإنفاق العسكري نحو ١٧,٧٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، واقتربت قيمته من الضعف ليبلغ نحو ٣٤,٩٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وبزيادة نسبتها ٩٧ في المئة خلال الفترة المذكورة، وعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي العربي، إلا أن نسبة الإنفاق المذكورة تزايدت بنسبة أكبر خلال هذه الفترة بالأسعار الثابتة للدولار عام ٢٠٠٠. انظر: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، ترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ إشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥٢٦ و٥٣٥.

(١٩) بلغت الأهمية النسبية للإنفاق على الخدمات الاجتماعية على الصعيد العربي ما نسبته ١٢,٩٩ في المئة من الإنفاق العام، وهي إحدى مؤشرات الرعاية الاجتماعية، ويشكل انخفاض إحدى آليات إنتاج الفقر، ورافق هذا الإنفاق ما نسبته ٢٥,٥٤ في المئة على الأمن والدفاع العربي عام ١٩٩٥، وانخفضت الأهمية النسبية للإنفاق على الخدمات الاجتماعية ما نسبته ٤,٧٤ في المئة، ٢,٩٤ في المئة في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ على =

الاستثماري المؤدي إلى معدلات مرضية من النمو وبخاصة في الحاجات الأساسية[٢٠]، وهكذا تغيرت أولويات الإنفاق الحكومي، إذ استأثر الإنفاق العسكري بمقدمة الأولويات، ثم تلته في الأهمية متطلبات استدامة نظم الحكم ومؤسساته، وبذلك اضطرت متضمنات دولة الرعاية الاجتماعية إلى التراجع وفقاً لمقاييس الإنفاق الحكومي في الربع الأخير من القرن الماضي مقارنةً بربع القرن الذي سبقه، ولم تتمكن النظم الضريبية في بعض البلدان العربية من التأثير في نمط توزيع الدخل سواء بسبب التهرب الضريبي أو عدم كفاءة الجهاز القائم على السياسة الضريبية. ولم تكن الاقتصادات التي اعتمدت الإصلاح الاقتصادي بأفضل حالاً، فقد تعرضت الدول الأكثر انفتاحاً لتقلبات مالية قادتها إلى أزمات اقتصادية وهروب رؤوس الأموال الدولية مقارنةً بنظيراتها الأقل انفتاحاً على التجارة العالمية. لقد أسهمت الأزمات المذكورة في إنتاج الفقر من خلال انخفاض الطلب على العمل وتدنية أجوره، فضلاً عن أن متضمنات منظمة التجارة العالمية أعطت الأولوية لتفوق التجارة بين دول العالم على حساب الاهتمام باستدامة التنمية الاجتماعية كإحدى أدوات خفض الفقر، ولا سيما في البلدان العربية متوسطة ومنخفضة الدخل. وبعبارة أخرى، فإن برامج التكيف الهيكلي التي تعدّ إحدى ضرورات التجارة الخارجية أكدت أهمية اتباع سياسات التحرر الاقتصادي على حساب سياسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، وكان من شأن تراكم آثار الإصلاحات الهيكلية على مدى العقدين السابقين اتساع معدلات اللامساواة بين الدول المتقدمة والنامية من جانب، وكذلك تنامي التباين داخل الدولة الواحدة سواء أكانت متقدمة أم نامية[٢١].

وقد ترتب على إقصاء الفقراء عن الإصلاح المؤسسي أن ضعفت مساهمتهم في هيكل السلطة في المجتمع، ولا سيما أن الإصلاح المؤسسي يعدّ الأسلوب الأكثر أهمية في تعظيم رأس المال الاجتماعي للفقراء[٢٢]، وقد أدى ذلك إلى نشوء أسواق غير خاضعة للضوابط الاقتصادية والاجتماعية، وانحازت إلى فئة الأغنياء دون الفقراء، وتؤكد هذه الطروحات ما تشير إليه مقاييس اللامساواة في بعض البلدان العربية متوسطة ومنخفضة الدخل، من أن أفقر ١٠ في المئة و٢٠ في المئة من أفراد المجتمع لا يتجاوز نصيبهم من الدخل القومي بين ما نسبته (٢,٣ في المئة ـ ٣,٧ في المئة) للفئة الأولى؛ و(٦,٠ في المئة ـ ٨,٦ في المئة) للفئة

= التوالي، في حين ارتفعت الأهمية النسبية للإنفاق العربي على الدفاع والأمن ما نسبته ٢,٠٦ في المئة، ١,٢٣ في المئة من إجمالي الإنفاق العام في العامين المذكورين على التوالي. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٣)، ص ٣١٨ ـ ٣١٩ و٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢٠) بلغت الأهمية النسبية للاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٢٤,٧ في المئة عام ١٩٨٦ وتراجعت إلى ١٩,٣ في المئة عام ٢٠٠٠، ولم تزداد سوى ما نسبته ١ في المئة عام ٢٠٠٢. وتعد هذه النسبة منخفضة وفقاً لمفاهيم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية التي توصف بالنامية. انظر: المصدر نفسه.

(٢١) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥،» ص ٣٠ و١٣٥.

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**، ص ٩٦.

الثانية؛ في حين أن أغنى ١٠ في المئة و٢٠ في المئة قد تجاوز نصيبهم من الدخل القومي بين ما نسبته (٢٥,٩ في المئة ـ ٣١,٥ في المئة) للفئة الأولى، و(٤١,٢ في المئة ـ ٤٧,٣ في المئة) للفئة الثانية، كما تراوحت قيمة «معامل جيني» في هذه البلدان بين (٠,٣٣ ـ ٠,٤٠)[٢٣]، وهي قيمة لا تشير إلى حالة مقبولة أو مرضية من المساواة في توزيع الدخل في البلدان موضوع الدراسة.

٢ ـ المتضمنات الخارجية المؤدية إلى الفقر في البلدان العربية

لا يقتصر إنتاج الفقر وتناميه على ندرة الموارد الطبيعية والسياسات التي تقوم على استخدامها فقط، إنما يتأثر أيضاً بالمناخ الاقتصادي العالمي واتجاهاته التاريخية، وغالباً ما تعدّ المتغيرات المحلية بيئة لاستقبال وتفعيل المتغيرات الخارجية المؤثرة بالفقر أو الحد منها، ولا سيما أن توسيع حالة الانفتاح واتساع أجواء العولمة خلال العقود القليلة الماضية، قد أدى إلى تسارع التأثيرات الخارجية بالنسبة إلى دوافع ارتفاع معدلات الفقر المحلية. وبالنظر إلى أن الرأسمالية دولية الطابع، فقد تسببت العولمة في زيادة قابلية رأس المال على الحركة، وترتب عليه زيادة التفاوت بين العمال المهرة وغير المهرة[٢٤]، وهذا بدوره قاد إلى أوضاع اجتماعية جديدة حفزت على تزايد الفقر، ولا سيما أن العوامل التي تحدث الفقر واللامساواة كامنة في أيديولوجية الرأسمالية، وفي ظل التوسع في متضمنات العولمة فإنه تصعب إزالة هذه العوامل، لأنها تعمل على تجذير متضمناتها في جغرافية واسعة، وتأخذ المجتمعات بالتكيف مع التغيرات والحقائق الجديدة، ويصبح من الأفضل في ظل واقعية هذه الأوضاع البحث عن وسائل التحكم بآثارها التي توجد الفقر واللامساواة بين أفراد المجتمع في البلدان العربية.

وتحاول «الليبرالية الجديدة» وهي المرجع لآليات وخطاب المنظمات الدولية «البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية»، أن تنزع عن الدولة دورها في تحقيق الرعاية والترابط الاجتماعي، وبذلك تنأى بنفسها عن منطق العدالة الاجتماعية الذي يقودها إلى مأزق الفقر واللامساواة، ولا سيما أن هذه المنظمات تسعى نحو سيادة اقتصاد السوق في البلدان العربية، وهو بالضرورة مجتمع السوق وسيادة آلياته. وقد نتج من هذه السياسات مضاعفة أرباح المراكز الاحتكارية في العالم خلال العقود القليلة الماضية، وهذا بدوره زاد من حدة اللامساواة[٢٥]، وإعادة إنتاج الفقر في البلدان النامية (العربية)، وما أن يزيد التفاوت

---

(٢٣) البلدان العربية التي شملتها مقاييس اللامساواة هي: الأردن (١٩٩٧)، تونس (٢٠٠١)، الجزائر (١٩٩٥)، مصر (١٩٩٩)، المغرب (١٩٩٩)، السودان (١٩٩٦)، اليمن (١٩٩٩). انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، ص ١٨٩-١٩١.

(٢٤) ريتشارد روزكرانس، **توسع بلا غزو... دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج**، ترجمة عادل برسوم (القاهرة: مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٩.

(٢٥) أمين وأوتار، محرران، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**، ص ٢٢٨ و٢٧١.

في توزيع الدخل في إحدى البلدان العربية، حتى تكف آلية السوق عن العمل سواء بكفاية أو بعدالة، إذ تميل بشدة لصالح القوة الشرائية لدى فئة الأغنياء[٢٦]، ولا سيما أن نتائج البرامج الداعية إلى الإصلاح الاقتصادي من قبل المنظمات الدولية تشير إلى أن هناك ارتباطاً بين الانفتاح الاقتصادي بصفته إحدى مكونات الإصلاح، وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان متدنية الدخل، في حين أنه يعمل على التقارب وتضييق فجوة اللا مساواة بين البلدان المتقدمة مرتفعة الدخل. إلّا أن عدم المساواة يأخذ بالتزايد داخل الدولة الواحدة من البلدان الأخيرة[٢٧]، وبذلك فإن الحلول ذات الطابع الرأسمالي المعتمدة على متضمنات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة لا تكون مناسبة أو موضوعية إلّا في تلك الأوضاع التي تكون المجتمعات فيها مستعدة لقبول ظاهرة عدم المساواة في الدخل في المدى الطويل[٢٨]، ويترتب على أوضاع من هذا النوع توسع أوضاع التباين في توزيع الدخل وتنامي إنتاج الفقر[٢٩].

ويرتبط تنامي الفقر في البلدان العربية بطريقة غير مباشرة مع «مسارات العولمة» ولا سيما في موجتها الثالثة ما بعد مطلع عقد الثمانينيات، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الفقر وعدم المساواة داخل الدولة الواحدة، قد ازداد في الدول حديثة العولمة والساعية إلى التوسع في الانفتاح الاقتصادي، ويعود جزء من تنامي ظاهرة الفقر واللامساواة في الدول النامية (العربية) إلى أن متضمنات العولمة تضعف بعض جوانب الحكم وإدارة الدولة، ومن ثمّ تجعل بعض أدوات السياسة غير فاعلة[٣٠]، وذلك ينمّي تأثير سلطة الدول الغنية في الاقتصاد العالمي، فتقل الخيارات أمام الدول العربية المعولمة في مجال إدارة الاقتصاد الكلي، وتصبح الحكومة (سياسات الاقتصاد الكلي) أقل حرية في التصرف ببرامج التوسع النقدي والمالي خلال فترة الركود[٣١] والتي يرافقها انتعاش الأجواء الاقتصادية المساعدة على تنامي الفقر.

ولإضعاف سلطة الدولة (العربية)، تسعى الجهود المتتالية لقوى الرأسمالية الجديدة منذ

---

(٢٦) محبوب الحق، **ستار الفقر: خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع؛ تقديم إسماعيل صبري عبد الله (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٨٠.

(٢٧) **العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل: تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات**، ص ٧٠ ـ ٧٤.

(٢٨) الحق، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٩) انخفض في السنوات الأخيرة الحد الأدنى للأجور ورافقه تزايد حاد في المستويات العليا للدخل، ففي البلدان الصناعية كان اتساع الفجوة بين الدخول واضحاً في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، إذ سجلت زيادة حادة في حصة شريحة ١ في المئة من أصحاب الدخل الأعلى في الولايات المتحدة ١٧ في المئة من إجمالي الدخل عام ٢٠٠٠، وأخذت الدول النامية مساراً مماثلاً. انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥،» ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٣٠) **العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل: تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات**، ص ٢٢ و٧٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٧١.

الموجة الثانية لمسارات العولمة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠) إلى إزالة الاتجاهات الأيديولوجية ذات البعد الوطني القومي في معظم البلدان النامية، سواء أكان ذلك في إطار الحرب الباردة، أم بتسهيل انتشار الليبرالية وسيادة أيديولوجية الرأسمالية في أجزاء واسعة من العالم، وقد تطلب ذلك في أحد مساراته التخلص من العديد من القيادات الوطنية القومية[٣٢].

وقد تطورت الرؤية حول آليات إنتاج الفقر من خلال التفسيرات التي تحدثها «تناقضات العولمة»[٣٣] اقتصادياً، وفي هذا الجانب يشير بول كروغمان (Paul Krugman) إلى أن التطورات الحديثة في المعرفة والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من إعادة تقسيم العمل، والتطورات الاجتماعية في مجال التوزيع ولا سيما في ذلك الجانب المرتبط بتراجع دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية، قد ترتب عليه تراجع «الطلب الفعال» لدى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود، فيتباطأ الميل نحو الاستثمار، وعلى الرغم من احتمالات حدوث النمو الاقتصادي، سيقود تباطؤ حجم التوظف في ظل معدلات النمو السكاني المرتفعة كما في البلدان العربية، إلى تنامي الفقر وتغير في خارطة الفقر العربية باتجاه تزايد الأهمية النسبية للفئات الهامشية، مولداً بذلك إشكاليات اجتماعية معقدة في المدى الطويل.

وتعتمد المؤسسات التي تقوم على إدارة الاقتصاد العالمي بصورة أو بأخرى[٣٤] منظوراً أيديولوجياً يرتبط بالنظرية الاقتصادية الحديثة ومسارات «إجماع واشنطن»[٣٥]، وسيقتصر هذا الجزء على الآثار التطبيقية لبرامج وتوجهات هذه المؤسسات على الفقر واللامساواة في البلدان العربية، فالنقد الذي يوجه إلى سياسات هذه المؤسسات، أنها اعتمدت مفاهيم تتلاءم والبيئة الاقتصادية لبلدان غير نامية ذات أسواق ناضجة، وذلك لتغيير مسارات اقتصادات بعض البلدان العربية والموزعة بين نامية والأقل نمواً، بعيداً عن حقائقها التاريخية وأوضاعها الاقتصادية الراهنة، ومن ثمّ فقد أفرزت هذه المسارات أوضاعاً من الفقر واللامساواة يصعب أن تعالجه حزمة من الإجراءات الإصلاحية للمؤسسات المذكورة.

---

(٣٢) اغتالت القوى السياسية العديد من الرموز والقيادات الوطنية القومية خلال النصف الثاني من القرن العشرين في مقدمتهم باتريس لومومبا رئيس وزراء الكونغو (١٩٦١)، تشي غيفارا الزعيم الكوبي (١٩٦٧)، وسلفادور الليندي رئيس التشيلي (١٩٧٠) وآخرين غيرهم. انظر: وليام بلوم، **الدولة المارقة: دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم** (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٢)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣٣) محمود عبد الفضيل، «العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية،» ورقة قدمت إلى: اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول «تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية»، بيروت، ١٩-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٣ ـ ٤، <http://forum.escwa.org.lb/m.asp?m=21&mpage=1&key=>.

(٣٤) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وما يزيد عن خمسمئة منظمة مرتبطة بها.

(٣٥) يعتمد «إجماع واشنطن» على ثلاثة مسارات رئيسة وهي: التقشف المالي؛ وخفض الإنفاق والتحول من القطع العام إلى نظيره الخاص؛ ثم تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة الخارجية، كما تعدّ مرجعية النظرية الاقتصادية الحديثة مسارات الليبرالية الجديدة.

وقد سعت تلك السياسات إلى تحرير أسواق بعض البلدان العربية والتي يتجاوز مجموع سكانها نصف إجمالي سكان البلدان العربية، وتسهم بما يزيد عن نصف إجمالي الناتج المحلي العربي[٣٦] (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي العربية). والدارسون لنتائج تطبيقات هذه البرامج يمكنهم الاستنتاج أنها تحاول اختزال المجتمع إلى سوق تتحكم به عدد من السلع في صور غير تنافسية (احتكار القلة)، ما ترتب عليه تزايد الأهمية النسبية للفقر، وحتى البلدان العربية التي شهدت نمواً محدوداً في ظل السياسات المذكورة، أصبحت فيها المنافع من حق الأغنياء وليس الفقراء[٣٧]، ما زاد من حدة اللامساواة، فقد أكدت الدراسات التجريبية ولا سيما القياسية منها، أن مجموعة من البلدان النامية (ومن ضمنها بعض الدول العربية) التي اعتمدت برامج صندوق النقد الدولي خلال العقدين الماضيين، أن تأثيرات متضمنات تلك البرامج في أوضاع أفراد المجتمع الذين تحت «خط الفقر»[٣٨]، لم يتحسن خلال الفترة المذكورة، وأن عدد الأفراد المشار إليهم قد تزايد في بعض البلدان المذكورة[٣٩]، وبعبارة أخرى إن الزيادة الحاصلة في معدل النمو، يتم توزيعها لصالح الفئات مرتفعة الدخل وليس للفقراء، باعتبار أن أيديولوجية السوق لا تهتم سوى بالقوة الشرائية الفاعلة، وهي لدى الأغنياء من دون غيرهم.

وقد أفقد تطبيق حزمة البنك وصندوق النقد الدوليين في العديد من البلدان قدراً كبيراً من متضمنات سيادتها، وولد ضغوطاً على مستويات المعيشة[٤٠]، فالتصرف في مجال السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان التي اعتمدت نهج المؤسسات المذكورة، يعدّ محدوداً نسبياً بسبب ضغوط النظام الدولي سواء التجاري أو المالي، ومن ثمّ فإن ضغوط المنافسة في الأسواق الخارجية تحد من الاختيارات القطرية العربية، وتنعكس محدودية الخيارات على التنمية الاجتماعية، إذ إن متطلبات التنمية الاجتماعية المستدامة

(٣٦) البلدان العربية التي وافقت على اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لآراء المؤسسات الدولية هي: المغرب (١٩٨٣)، موريتانيا (١٩٨٥)، تونس (١٩٨٦)، مصر العربية (١٩٩١)، الأردن (١٩٩٢)، الجزائر (١٩٩٤)، ويبلغ عدد سكانها ما نسبته ٥٦,١ في المئة من إجمالي عدد سكان الوطن العربي (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي العربية). وتسهم بما نسبته ٥٦,٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي العربي (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي العربية) عام ٢٠٠٢، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣**، و**السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية: تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية.**

(٣٧) جوزيف ستكلتز، **العولمة ومساؤها**، ترجمة فالح عبد القادر حلمي؛ مراجعة مظهر محمد صالح (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص ٣٤.

(٣٨) الأفراد الذين لا تزيد قوتهم الشرائية عن دولار واحد معبراً عنه (PPP).

(٣٩) داؤد سليمان سلطان، «أثر الإصلاحات الاقتصادية على الفقر في بلدان نامية مختارة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة في الفلسفة الاقتصادية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦).

(٤٠) ميشيل تشوسودوفسكي، **عولمة الفقر: تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين**، ترجمة جعفر علي السوداني (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١)، ص ٤٥.

تعدّ بمثابة تكاليف غير ضرورية باعتبارها تتضارب مع الحفاظ على القدرة التنافسية للبلد على المستوى الدولي[٤١]، الأمر الذي يقود إلى تنامي الأهمية النسبية للفقر في المجتمع، فالتحول سريع نحو القطاع الخاص، على الرغم من موضوعيته وفقاً لمبدأ الاستثمار، إلّا أن هذا النمط من التحول أوجد بيئة مناسبة لزيادة أوضاع الفساد، ولاسيما قد رافق بعضاً من هذه التحولات حالة من عدم الاستقرار السياسي، وتمركز الحكم لدى فئات خارج مفهوم الديمقراطية، وبذلك تحمل تكاليف عدم الاستقرار الفئات ذات الدخل المنخفض، أكثر من نظائرها من الفئات ذات الدخل المتوسط أو المرتفع، فضلاً عن أن هذا التحول قد تمّ في بعض البلدان العربية في غياب البنى المؤسسية التي تساعد على تحقيق مزايا السوق، ففقد بذلك الأثر الإيجابي في النمو الاقتصادي، وتحملت البلدان منخفضة الدخل أعباء أكبر بسبب غياب مقدرتها على إيجاد شبكة ضمان اجتماعي تخفف من وطأة ارتفاع تكاليف المعيشة.

ويعدّ تحرير التجارة والتوسع في الانفتاح الاقتصادي أحد آليات إنتاج الفقر عندما يسود في بيئة اقتصادية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية؛ فالبلدان العربية التي اعتمدت البرامج والسياسات المذكورة، لم تكتمل أو تنضج فيها الأسواق لمقدرات تنافسية كافية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، ما أدى إلى تزايد معدلات البطالة نتيجة تراجع المنشآت غير القادرة على المنافسة في الأسواق المذكورة[٤٢]، وقد تطلبت هذه الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية، تحرير الأسعار بهدف الوصول بالأسعار النسبية إلى نظيرتها العالمية، فأفضى رفع الدعم عن الإنتاج أو موارده إلى ارتفاع الأسعار (وليس أسعار مرتفعة)، ولا سيما بالنسبة إلى «الحاجات الأساسية» التي ترتبط بطلب الفقراء، وفي إطار عدم مرونة الموارد التي تتسم بها العديد من البلدان العربية، فإن حصيلة هذه الإجراءات أدت إلى اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع من جانب، والقضاء على المدخرات المتواضعة للفئات منخفضة الدخل من جانب آخر.

وفي الوقت نفسه، فإن المشكلة التي زادت الأمر تعقيداً، هي أن برامج الصندوق النقد ألزمت هذه البلدان بخفض الإنفاق، وقادت حصيلة هذه العلاقة إلى أوضاع انكماشية في الاقتصادات المحلية، وجدير بالذكر أن السياسات الانكماشية في بعض البلدان العربية خلال بعض سنوات تطبيق البرامج الإصلاحية، لم تؤثر في اقتصاديات تلك البلدان فحسب، إنما أثر الانكماش في اقتصاديات دول الجوار أيضاً، ومن ثمّ فإن سيادة أوضاع من هذا النوع لا يحصر الفقر في دائرته الجغرافية، إنما يأخذ بالاتساع في دول الجوار بسبب التأثيرات التبادلية في ما بينها.

(٤١) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥،» ص ١٣١.

(٤٢) ستكلتز، **العولمة ومساؤها**، ص ٧٨ ـ ٧٩.

وتعود أسباب التأثيرات السلبية المتزايدة للأهمية النسبية للفقر واللامساواة إلى اعتماد البرامج الإصلاحية للمؤسسات المذكورة في البلدان العربية بصفة رئيسة على متضمنات «الاقتصاد الكلي» (Macro Economic) من دون غيره، ولا سيما ذلك الجانب المتعلق بقضايا الفقر والتفاوت ورأس المال الاجتماعي، ولم يكن ذلك خياراً أمام اقتصاديّي المؤسسات الدولية، بقدر ما هو التزام أيديولوجي في إطار الليبرالية الجديدة، الأمر الذي قاد البعض منهم إلى رؤية ضيقة انحصرت في الجوانب الاقتصادية فقط[٤٣]، ونماذجها القياسية بعيداً عن حقائق الواقع والتاريخ الاقتصادي لهذه البلدان، ولا سيما أن العلاقات التفاعلية بين السياسات الاقتصادية وتحسين أوضاع ذوي الدخل المنخفض (الفقراء) تعدّ أمراً معقداً، ومن ثمّ فإن إلزام بعض الاقتصادات العربية بهذا النمط من الإجراءات والتطرف في استخدامها بعيداً عن الأوضاع البيئية العربية الراهنة، قد يقود إلى مشاكل جانبية عديدة في مقدمتها مسألة تنامي الفقر واللامساواة.

ثالثاً: الاتجاهات الرئيسة لاستراتيجية خفض الفقر في البلدان العربية

لم تعطِ تجارب المنظمات الاقتصادية الدولية خلال الربع الأخير من القرن الماضي نتائج مرضية على صعيد خفض الفقر واللامساواة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما العربية منخفضة الدخل، وربما يعود السبب الرئيس إلى أن الخلفية الاستراتيجية لبرامج هذه المنظمات تعتمد على متضمنات النظام الرأسمالي الجديد بقدر كبير، وما يتطلبه ذلك النظام من أجواء ليبرالية لا تتوافر في البلدان العربية وفقاً لمرحلة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أن التوجهات الإصلاحية لهذه المتضمنات الاقتصادية الدولية ساعية في صورتها النهائية إلى اقتصاديات متحولة نحو العولمة، ويتطلب ذلك التحول مناهضة الاتجاهات القومية التي تعدّ إحدى أهم صور ومكونات الوطنية المحلية العربية في إطار تحولاتها التاريخية والتي تعدّ إحدى ضرورات مرحلة تطورها الاقتصادي، ومن ثمّ فإن فرض نماذج للإصلاح من خارج بيئتها المحلية، تلائم مراحل ما بعد القومية، مسألة تتضمن في تكوينها تناقضاً يفضي بها إلى حالة جدلية، وقد انعكست هذه الحالة في بعض البلدان العربية في مرحلتها الراهنة بين محاولات الرأسمالية لفرض التكوينات الجغرافية لمنطقة اقتصادية شرق أوسطية ترتبط بمراكز صنع القرار الاقتصادي الرأسمالي من جانب، وسعي الحركات الوطنية القومية إلى مناهضة هذه المسارات الرأسمالية. وهذه الإرهاصات هي إحدى معطيات تنامي الوعي القومي على الصعيد العربي من جانب آخر.

ووفقاً للمسارات المذكورة، فإن خفض الفقر واللامساواة يتطلب برامج إنمائية تعتمد

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥ و٢١٢.

سياسات تنسجم والمعايير البيئية والثقافية المحلية بمعناها الواسع، فضلاً عن الحفاظ على متضمنات ومعايير دولة الرعاية الاجتماعية التي تعدّ من الشروط الضرورية التي تتطلبها مرحلة الانتقال من الاقتصادات التجارية التي تغلب على بعض الاقتصادات العربية ـ حتى الريعية منها ـ إلى اقتصادات الصناعة والمعرفة التي تستهدفها الإصلاحات الاقتصادية، وأن يرافق هذه الاختيارات تحسين المناخ الاستثماري سواء المحلي أو الأجنبي المباشر. ولتحقيق ذلك يجب العمل على إيجاد بنية تحكمها معايير اقتصادية وغير اقتصادية، ولا سيما في ذلك الجانب المرتبط بإزالة الفساد وسيادة الحكم الصالح.

وعلى الرغم من أن التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان العربية يعدّ هدفاً بعيد المنال، إلّا أن مسألة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يستهدف تدنية الفقر واللامساواة يقتضي أن يتم تناول هذا الموضوع بقدر من الجدية والموضوعية، ولاسيما أن المنطقة العربية تضم في تكويناتها التاريخية والقومية ما يؤهلها لإحداث قدر مناسب من ظاهرة التكامل التي تحقق لمجتمعاتها التقارب بين مستويات الدخل وتدنية عدم المساواة، إذ إن التباين في مواردها الاقتصادية على الصعيد القطري يمكّنها من الوصول إلى حالة من التكامل الذي يعظم منافعها ويخفض أعباءها الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك في أن عملية التكامل هذه ستؤدي إلى اتساع سوق العمل، ومن ثمّ ترفع من أجوره في البلدان العربية منخفضة الدخل، وبالتالي فإن خفض الفقر يتأتى من ارتفاع أجوره المنخفضة من جانب، وما يصيبه من تزايد معدلات النمو نتيجة إعادة استخدامات الموارد وفقاً لميزتها النسبية وفرصة تكاليفها البديلة من جانب آخر، فضلاً عن أن تطوير التجارة العربية البينية بوصفها إحدى معطيات التكامل الاقتصادي، تعمل بصورة غير مباشرة على تقليل التباين واللامساواة في ما بين البلدان العربية. وجدير بالذكر أن منطق التكامل العربي لا ينسجم والخلفيات النظرية للمؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية)، إذ تتضمن استراتيجيتهم الوصول إلى أكبر قدر من مساحة العالم مفتوحة أمام رأس المال لأغراض التجارة والاستثمار الأجنبي[٤٤]، في حين أن التكامل الاقتصادي يعتمد منطقاً إقليمياً على الصعيد العربي، ومن ثمّ فإن برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الحالة الأخيرة تأخذ بنظر الاعتبار المنافع الإقليمية العربية، في حين أن رؤى المنظمات المذكورة تعتمد تراكم رأس المال في الأنظمة ذات الليبرالية الجديدة، وبذلك لا تأخذ مسألة خفض الفقر بنظر الاعتبار، وهذه العلاقة بين المنطقين تكوّن إشكالية اقتصادية ذات أبعاد جغرافية متناقضة تقترب من مفهوم الجدلية على صعيد الزمن الراهن.

وتتطلب الاتجاهات الرئيسة لاستراتيجية خفض الفقر في معظم البلدان العربية، تدنية أعباء الدين الخارجي، ولا سيما الاقتصادات العربية منخفضة الدخل، إذ إن تخفيف عبء

(٤٤) ديفيد هارفي، **الإمبريالية الجديدة**، تعريب وليد شحادة (بيروت: الحوار الثقافي، ٢٠٠٤)، ص ٤٠ ـ ٤١.

الدين الخارجي يؤثر في خفض الفقر وتحسين أوضاعه في إطار بيئة مناسبة للإصلاحات الاقتصادية على الصعيد القومي، ويمثل هذا الخفض أسلوباً من المساعدات الإنمائية للبلدان المذكورة، ويفضل أن تقترن هذه التوجهات بالتوسع في المساعدات المباشرة من الدول الأكثر غنى إلى الدول الأكثر فقراً، وذلك لإصلاح المناخ الاقتصادي والاجتماعي للفقر، لما لها من تأثيرات محسوسة في مجالات خفض الفقر، إلّا أن حقيقة الأمر وواقعيته، أن المساعدات العينية التي تقدم إلى بعض البلدان العربية ولا سيما في صورة «المعونات الغذائية»، لا تأخذ بنظر الاعتبار مسألة خفض الفقر، بقدر ما تستهدف الوصول إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع الغذائية الرئيسة في أسواقها العالمية، وذلك عند أسعار مستهدفة، ومن ثمّ فإن حالة وجود فائض في العرض (للحبوب مثلاً) في الأسواق المذكورة، يتم اجتزاؤه ويحول كمساعدات ليس للبلد الأكثر حاجة، إنما للبلدان الأكثر انتماءً للسياسات الموالية للأوضاع الليبرالية.

وما يؤكد ذلك، أن المساعدات المذكورة شهدت تقلبات واسعة سواء في حجمها أو قيمتها، ارتبطت بصفة رئيسة بنمط العلاقة بين أسعارها المحلية في مواقع إنتاجها في البلدان المتقدمة، ونظيراتها في الأسواق العالمية، بحيث تحقق تلك العلاقة أقصى ربح وليس أكبر عائد[٤٥].

وشهدت «المساعدات الإنمائية» للبلدان النامية تراجعاً نسبياً خلال ربع القرن الأخير، فقد وصل عدد المانحين للمساعدات المذكورة ٢٢ دولة، بلغت نسبة مساعداتهم الإنمائية ٠,٣٦ في المئة من إجمالي ناتجهم القومي عام ١٩٨٧، وتراجعت إلى ٠,٢٢ في المئة عام ٢٠٠١، وطرأ عليها تحسن نسبي عام ٢٠٠٤ لتبلغ ٠,٢٥ في المئة، وهي أدنى من الهدف المتفق عليه دولياً والمحدد بما نسبته ٠,٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي للمانحين، وذلك في الأمم المتحدة منذ أكثر من ثلث قرن، وعلى الرغم مما لهذه المساعدات من أثر في تحقيق التوازن بين أغنى الناس وأفقرهم داخل الدولة الواحدة، فإن نسبة المساعدات الإنمائية للدولة الأكثر غنى (الولايات المتحدة) لم يتجاوز ٠,١٦ في المئة، في حين أن دولة مثل النرويج بلغت مساعداتها الإنمائية ما نسبته ٠,٨٧ في المئة من ناتجها المحلي عام ٢٠٠٤[٤٦].

ويفترض أن تعتمد هذه التوجهات المستهدفة خفض الفقر وتقييد آليات إنتاجه، برنامجاً موضوعياً لتوفير تدفقات رأس المال الخارجي سواء في صورة معونات أو قروض خارجية، وقد توصلت استنتاجات بعض الدراسات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتلقى

(٤٥) لمزيد من التفاصيل حول الأساس النظري والتطبيقي لهذه العلاقة، انظر: سالم توفيق النجفي، «هيكل السوق الدولية للقمح: دراسة اقتصادية قياسية،» **دراسات** (الجامعة الأردنية)، السنة ٢٣، العدد ١ (١٩٩٦).

(٤٦) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، «تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥،» ص ١٤١ ـ ١٤٢.

قدراً من المعونة أكبر من مناطق جغرافية أخرى، إلّا أن خفض الفقر ليس هو الدافع الرئيس لكثير من مساعدات المانحين لهذه المنطقة، إذ ترتبط هذه المعونات والقروض بالاعتبارات السياسية المحلية والخارجية للمانحين، أكثر من اهتمامهم باستراتيجيات خفض الفقر وتقييد آليات إنتاجه، كما إن محددات الإقراض من جانب المؤسسات النقدية الدولية تشير إلى مدى القرب السياسي من الولايات المتحدة(٤٧)، وقد تأكد ذلك قياسياً بافتراض أن توقيع القرض دالة بمتغيرات تمثل حاجة اقتصادية(٤٨)، وتبين أن من بين ٢٣ قرضاً تلقتها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استطاع النموذج أن يتنبأ على نحوٍ صحيح بخمسة قروض فقط، وباستبدال المتغيرات في النموذج بأخرى سياسية(٤٩) واقتصادية، أظهر تفوقه قياسياً على نظيره الذي انفرد بالمتغيرات الاقتصادية، وأظهر الأخير تنبؤاً صحيحاً بما مقداره ١٦ قرضاً من مجموع ٢٣ قرضاً التي منحها صندوق النقد الدولي ووقعت مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعبارة أخرى إن الحاجة الاقتصادية (تحسين أوضاع الفقر)، وحدها لا تفسر توقيع منح القروض من المؤسسات النقدية الدولية، بقدر ما يمثله السلام مع إسرائيل من أهمية في نمط تسهيلات منح القروض إلى البلدان العربية.

وأخيراً، هذه هي بصفة عامة إشكاليات الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه، والرؤى الموضوعية لتدنية أعبائه وتعظيم منافع الإصلاح الاقتصادي تجاه تحسين أوضاعه. وجدير بالذكر أن مسألة خفض الفقر لا ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من دون نظيرتها السياسية، وعليه تأتي مسألة التكامل الاقتصادي العربي في جوانبها الاقتصادية والسياسية في أولويات استراتيجية خفض الفقر وتقييد آليات إنتاجه ■

(٤٧) جين هاريغان، «اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الأفريقي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٢٧ (أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ص ١١٢ ـ ١١٤.

(٤٨) المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج المذكور هي متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو إجمالي الإنتاج المحلي وتناسب خدمة الدين والدين قصير الأجل كنسبة من النسبة المئوية لإجمالي الدين، ثم ميزان المدفوعات والتغيرات في الاحتياطيات الوطنية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٤٩) المتغيرات السياسية المستخدمة في النموذج هي «السلام» ويعبّر عنه في ما إذا كان بلد ما قد وقع معاهدة سلام مع إسرائيل أم لا، بينما تشير المتغيرات السياسية الداخلية إلى مؤشر الديمقراطية ومتغير لتصوير السنة الانتخابية التشريعية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٢.